وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

بالتعاون مع مخبر ا لعولمة والقانون الوطني

ملخص مداخلات اليوم الدراسي الموســوم

"الزواج العرفي في الجزائر: زواج خارج اطار القانون "

بمقر كلية الحقوق والعلوم السياسية تيزي وزو

يوم 13 ماي 2024

برئاسة : الدكتورة بن نعمان فتيحة

رئيـــــــسة اليوم الدراسي

رئيسة اللجنة العلمية: أ.د/ أيت قاسي حورية

أعضاء اللجنة العلمية:

1- أ.د إقلولي محمد، أستاذ، جامعة تيزي وزو.
2- أ.د كايس شريف ، أستاذ، جامعة تيزي وزو.
3- أ.د اقلولي ولد رابح صافية ، أستاذة، جامعة تيزي وزو
4- أ.د معاشو نبالي فطة، أستاذة، جامعة تيزي وزو.
5- أ.د سي يوسف زاهية حورية، أستاذة، جامعة تيزي وزو.
6- أ.د امازوز لطيفة ، أستاذة، جامعة تيزي وزو.
7- أ.د سعيداني ججيقة ، أستاذة، جامعة تيزي وزو.
8- أ.د يسعد حورية، أستاذة، جامعة تيزي وزو.
9- أ.د ايت وازو زاينة ، أستاذة، جامعة تيزي وزو.
10- أ.د صبايحي ربيعة، أستاذة، جامعة تيزي وزو.
11- أ.د داودي اونيسة ، أستاذة، جامعة تيزي وزو.
12- أ.د حسين فريدة ، أستاذة، جامعة تيزي وزو.
13- أ.د حسين نوارة ، أستاذة، جامعة تيزي وزو.
14- أ.د زايدي حميد ، أستاذ، جامعة تيزي وزو.
15- أ.د كسال سامية ، استاذة ، جامعة تيزي وزو.
16- أ.د حمليل نوارة ، أستاذة ، جامعة تيزي وزو.
17- أ.د امحمد سعد الدين ، أستاذ، جامعة تيزي وزو.
18- د. رحماني حسيبة، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة البويرة.
19- د. لعمامري عصاد ، أستاذ ، جامعة تيزي وزو.
20- د. بن نعمان فتيحة ، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة تيزي وزو.
21- د. نعار فتيحة ، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة تيزي وزو.
22- د. زرورو ناصر، أستاذ محاضر "أ"، جامعة تيزي وزو.
23- د. زوانتي بلحسن، أستاذ محاضر"أ"، جامعة خميس مليانة.
24- د. دحماني فريدة، أستاذة محاضرة "ب"، جامعة تيزي وزو.
25- د. اومايوف محمد ، أستاذ محاضر "أ "، جامعة تيزي وزو.
26- د. دراني ليندة، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة تيزي وزو.
27- د. حامل صليحة، أستاذة محاضرة "ب"، جامعة تيزي وزو.
28- د. نزليوي صليحة ، أستاذة محاضرة "ب"، جامعة تيزي وزو.
29- د. موزاوي علي، أستاذ محاضر "أ"، جامعة تيزي وزو.
30- د. بن طالب ليندا، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة تيزي وزو.
31- د. مومو نادية ، أستاذة محاضر "أ"، جامعة تيزي وزو.
32- د. عيلام رشيدة ، أستاذة محاضر "أ، جامعة تيزي وزو.
33- د. براهيمي صوفيان ، أستاذ محاضر "أ"، جامعة تيزي وزو.
34- د. ادرنموش امال ، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة تيزي وزو

35- د. ايت يوسف صبرينة ، أستاذة محاضرة 'ب'، جامعة تيزي وزو.

رئيس اللجنة التنظيمية: د. بوخرس بلعيد

أعضاء اللجنة التنظيمية:

1- د.ايت ساحد كهينة ، أستاذ محاضر "أ"، جامعة تيزي وزو.
2- أ. ياحي ليلى ، استاذة مساعدة "أ"، جامعة تيزي وزو.
3- د. قونان كهينة ، أستاذة محاضر "أ"، جامعة تيزي وزو.
4- د. حدوش وردية ، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة تيزي وزو.
5- د. قنيف غنيمة ، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة تيزي وزو.
6- د. مخلوفي مليكة ، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة تيزي وزو.
7- د. حابت أمال، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة تيزي وزو.
8- د. موساوي ظريفة، أستاذة محاضرة "أ" جامعة تيزي وزو.
9- د. براهيمي جمال ، أستاذ محاضر"أ"، جامعة تيزي وزو.
10- د. مواسي العلجة، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة تيزي وزو.
11- د. اعراب احمد ، أستاذ محاضر "أ"، جامعة تيزي وزو.
12- د. مزياني حميد ، أستاذ محاضر "أ"، جامعة تيزي وزو.
13- د. سليماني حميدة، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة تيزي وزو.
14- أ.أيت مولود ذهبية، أستاذة مساعدة "أ"، جامعة تيزي وزو.
15- د.اعراب كميلة ، أستاذة محاضرة "ب"، جامعة تيزي وزو.
16- د.عباشي كريمة ، أستاذة محاضرة "ب"، جامعة تيزي وزو.
17- د.خليف ياسمين ، أستاذة محاضرة "ب"، جامعة تيزي وزو.
18- بلميهوب هجيرة، طالبة دكتوراه، جامعة تيزي وزو.

محـــاور اليوم الدراسي

المحور الأول: عقد الزواج طبقا لقانون الأسرة وقانون الحالة المدنية.

المحور الثاني: إشكالات عقود الزواج العرفي في الجزائر والحلول القانونية من أجل تثبيته.

إشكـــــاليـة اليوم الدراسي

يعتبر عقد الزواج في مجتمعنا من العقود المقدسة دينيا التي يضفي عليها الناس الصبغة الدينية بحضور الإمام وجموع المسلمين الذين يكونون في العادة من الأهل والأقارب والأصدقاء في لقاء يجمع عائلة العروسين يتفق الطرفين على مقدار الصداق مع تحديده بحضور شاهدي عدل وتقرأ الفاتحة الشرعية وينتهي الإمام أو الشيخ كما يعرف لدى العامة بالتبرك والدعاء بالرفاه والبنين وهكذا يتحقق الزواج الديني أو ما يعرف بزواج الفاتحة أو الزواج العرفي كما اصطلح عليه قانونا، من جهة أخرى نجد الزواج الرسمي الذي يعده العروسين أمام ضابط الحالة المدنية لدى البلدية المختصة إقليميا أو الموثق العمومي فيحرر العقد بحضور الطرفين وشاهدين والولي. وبناء عليه

يسلم ضابط الحالة المدنية الدفتر العائلي الذي يتضمن الهوية الكاملة للزوجين مع بيان تاريخ إبرام العقد ومكانه ورقم العقد.

إن عقود الزواج الرسمية تسجل بطريقة آلية لدى مصالح الحالة المدنية المختصة إقليميا التي ابرم فيها عقد الزواج على خلاف الزواج الديني المنعقد بالفاتحة غير المعروف لدى مصالح الحالة المدنية وهو ما يشكل أزمة حقيقية للزوجين كما يمكن أن تتجاوز هذه المشاكل دائرة الزوجين خاصة إذا كان زواج مختلط.

أكّد قانون الحالة المدنية الصادر بموجب أمر رقم 70-20 بأنّ عقود الزواج يختص بها ضابط الحالة المدنية أو القاضي، كما أنّ القانون رقم 84-11 المعدّل والمتمّم بموجب الأمر رقم 05-02 المتعلق بقانون الأسرة نص على أن جميع عقود الزواج تثبت بموجب نسخة مستخرجة من سجلات الحالة المدنية وإذا لم يسجل، فيمكن إثباته بواسطة حكم قضائي إذا توفرت جميع أركانه وهذا بعد احترام أحكام قانون الأسرة والقواعد الإجرائية الواردة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية واحترام التنسيق مع مصالح الحالة المدنية، ونظرا للإشكالات المعقدة التي يثيرها زواج الفاتحة في الجزائر فإنّ الدراسة تتمحور حول الإشكالية التالية:

هل لجوء الجزائريين إلى إبرام عقود الزواج الديني هو عودة الى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية أم هو مجرد حيلة قانونية للتهرب من بعض الأعباء، وما هي الإشكالات والحلول القانونية لتفادي الآثار السلبية للزواج العرفي ؟

أهـــــــداف اليوم الدراسي

- التعرف على شروط وإجراءات إبرام عقد الزواج في القانون الجزائري.
- أسباب الابتعاد عن إبرام العقود المدنية.
- حالات اختلاط الخطبة بالفاتحة وأثارها.
- أسباب لجوء المواطنين الى إبرام زواج عرفي
- كيفية معالجة المشرع لأحكام الزواج العرفي وكيفية تسجيله بالاعتماد على قانون الأسرة وقانون الحالة المدنية وقانون الإجراءات المدنية والإدارية.
- دعاوى إثبات النسب المرفوعة أمام القضاء وطرق معالجتها لاسيما في غياب عقد زواج رسمي وأثره على الطرفين وعلى الأولاد.

برنـــــامج اليوم الدراسي حـــول

الزواج العرفي في الجزائر : زواج خارج إطار القانون

هيئة تأطير اليوم الدراسي

رئيسة اليوم الدراسي	د. بن نعمان فتيحة
رئيس اللجنة العلمية	د. أيت قاسي حورية
رئيس اللجنة التنظيمية	د. بوخرس بلعيد

مراسيم الافتتاح

09:00- 08:30
النشيد الوطني--آيات بينات من القرآن الكريم
كلمة الدكتورة: بن نعمان فتيحة،رئيسة اليوم الدراسي
كلمة الأستاذة الدكتورة:أيت قاسي حورية،رئيسة اللجنة العلمية
كلمة الأستاذة الدكتورة: صبايحي ربيعة مديرة مخبر العولمة والقانون الوطني
كلمة الأستاذ الدكتور محمد اقلولي،عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية
كلمة الأستاذ الدكتور اوشيش حسين ، نائب مدير الجامعة
كلمة الأستاذ الدكتور سعدي بشير، نائب مدير الجامعة
المداخلة الافتتاحية للأستاذ الدكتور بوزيري سعيد

الإعلان الرسمي عن افتتاح أشغال اليوم الدراسي

رابط الجلسة العلمية الاولى و الثانية https://meet.google.com/kzq -wwtm-ery

الجلسة العلمية الأولى: 09.30 – 12:00

رئيس الجلسة:أ.د كايس شريف

التوقيت	إسم المتدخل	الرتبة العلمية	مؤسسة الإنتساب	ع
9:40-9:30	أ.د كسال سامية	أستاذ	جامعة تيزي وزو	أسباب تفشي ظاهرة الزواج العرفي في الم
9.50-9:40	د. او مايوف محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيزي وزو	اسباب الزواج العرفي و إشكالات إثباته أ
10:00-9:50	أ.د بوسطلة شهرزاد	أستاذ	جامعة تيزي وزو	تداعيات الزواج العرفي على أحكام قانون
10:10-10:00	د. مومو نادية	أستاذ محاضرة "أ"	جامعة تيزي وزو	الزواج العرفي في الجز ائر: أحكام و اشكا
10:20-10:10	د. بن نعمان فتيحة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة تيزي وزو	إثبات الزواج العرفي المعلق على شرط الر
10:30-10:20	د. عبد المطلب بن عشورة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قسنطينة	عقد الزواج الشرعي تطبيق للشريعة أم ن وو اقع الزواج العرفي في المجتمع الجز ائر
10:40-10:30	د . حابت امال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيزي وزو	الزواج العرفي وتأثيره على نسب الأولاد ال
10:55-10:40	حشمان ليلى	طالبةدكتوراه	جامعة مستغانم	الزواج العرفي بين إجازة أحكام الشريعة
11:00-10:55	د. مبروكي سالم	طالب دكتوراه	جامعة ادرار	اثر الزواج العرفي على حقوق الزوجين
11:10-11:00	د. مواسي العلجة	أستاذةمحاضرة "أ"	جامعة تيزي وزو	و اقع الزواج العرفي في الجز ائر
11:20-11:10	د. حدوش وردية	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة تيزي وزو	دور المجتمع المدني في التوعية من مخاطر
12:00-11:20	مناقشة عامة			

رابط الجلسة العلمية الاولى و الثانية https://meet.google.com/kzq -wwtm-ery

الجلسة العلمية الثانية: 13:00 – 15:30

رئيسة الجلسة:أ.د يسعد حورية

التوقيت	إسم المتدخل	الرتبة العلمية	مؤسسة الإنتساب	عنوان المداخلة
13:10-13:00	أ.د زايدي حميد	أستاذة	جامعة تيزي وزو	تسجيل عقد الزواج العرفي في القانو
13:20-13:10	د.عبو انيسة	استاذة مؤقتة	جامعة تيزي وزو	اثبات الزواج العرفي في القانون الجز
13:30-13:20	د. أيت ساحد كهينة	أستاذة محاضر "أ"	جامعة تيزي وزو	إثبات النسب في عقد الزواج العرفي
13:40-13:30	أ.د داودي اونيسة	أستاذة	جامعة تيزي وزو	ariage coutumier sur les enfants
13:50-13:40	أ.د يسعد حورية	أستاذ	جامعة تيزي وزو	تكريس الزواج العرفي في الجزائر: حل
14:00-13:50	د. زو انتي بلحسن	أستاذ محاضر "أ"	جامعة خميس مليانة	الإشكالات الشرعية والقانونية الناش
14:10-14:00	د. بن معمر سفيان	أستاذ محاضر "ب"	جامعة تيزي وزو	الزواج العرفي نظام تحايل قانوني بد شرعية الأهداف وإشكالات التطبيق.
14:20-14:10	د. عائشة عبد الحميد د. ملوك نوال	أستاذة محاضرة "أ" أستاذة محاضرة "ب"	جامعة الطارف	سلطة قاضي شؤون الأسرة في اثبات
14:30-14:20	د. قنيف غنيمة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة تيزي وزو	الزواج العرفي في الجزائر: منفذ قانو
14:40-14:30	د. عباشي كريمة	أستاذة محاضرة "ب"	جامعة تيزي وزو	معوقات إثبات الزواج العرفي: دراسة
14:50-14:40	قرواش فاطمة الزهراء	طالبة دكتوراه	جامعة مستغانم	إشكالات الحاق النسب في القانون ال
15:00-14:50	بوعمرةعقبة بلمهوب ةهجيرة	طالب دكتوراه طالبة دكتوراه	جامعة تيزي وزو جامعة تيزي وزو	الزواج العرفي تعبير عن انتماء ديني أ دراسة في الشريعة الإسلامية والقانو
15:45-15:00	مناقشة عامة			

قراءة التوصيات واختتام أشغال اليوم الدراسي

د. بن نعمان فتيحة استاذة محاضرة "أ"

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو

اثبات الزواج العرفي المعلق على شرط الرخصة : اشكال بين الادارة و القضاء

ملخص

حدد المشرع الجزائري أركان الزواج في المادة 9 من قانون الأسرة و المتمثلة في الرضا كما نص على شروط عقد الزواج التي حصرها في المادة 9 مكرر من القانون نفسه و هي الأهلية و الصداق و الولي و الشهود مع انعدام الموانع الشرعية و رتب البطلان في حال تخلف ركن الرضا و القابلية للبطلان في حال عدم توفر شروط العقد ، لكن من جهة أخرى نص في المادة 18 على طرق إبرام العقد التي تتم أمام الموثق أو أمام الموظف المؤهل قانونا و الذي يثبت بمستخرج من سجل الحالة المدنية أو يسجل بموجب حكم .

إن الواقع يؤكد انتشار عقود الزواج العرفية التي لا تسجل أمام الموظف المؤهل قانونا ، خاصة إذا كان العقد مقترن بشرط الرخصة القضائية المتعلقة بالزوجة الثانية أو ما تعلق بالقاصر ، او متعلق بالحصول إجباريا على الرخصة الإدارية إذا تعلق الأمر بالزواج بالأجانب أو زواج المنتسبين للجيش الوطني الذي عرف جدلا و تناقضا في الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا بين الرخص الإدارية المطلوبة في زواج المنتسبين للجيش الوطني و الرخص الإدارية المطلوبة بالنسبة للزواج بالأجانب .

الكلمات المفتاحية : زواج عرفي، رخصة إدارية ، أجانب ، شروط العقد، حكم قضائي ، قرار .

أ.د كسال سامية ، استاذ التعليم العالي

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو

اسباب تفشي ظاهرة الزواج العرفي في المجتمع الجزائري

ملخص المداخلة:

أثبتت الإحصائيات المنشورة في الجرائد حصول 44 ألف حالة طلاق وخُلع خلال 6 أشهر فقط نهاية سنة 2023 وأغلب أسبابها هو الزواج العرفي، كما أثبتت أن معدّل قضايا إثبات الزواج العرفي وصل إلى نحو 40 ألف قضية، مع وجود 45 ألف ولادة غير مسجلة سنويا.هذه الإحصائيات المُخيفة تدعونا للتساؤل عن أسباب تفشي ظاهرة الزواج العرفي في الجزائر؟

للزواج العرفي أسباب تقليدية، وهي الأسباب التي جعلت أجدادنا يتزوّجون بهذا الزواج وانتشاره بكثرة عند البدو والمناطق النائية والريفية.فالحقيقة هو زواج ديني وشرعي مستوفي أركان وشروط الزواج الصحيح وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، معروف منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلّم، وتوارثه المسلمون في العالم كله، من بينهم

الجزائريون. لكنّ الأسباب الحديثة لهذا الزواج هو التحايل على القانون، وهو ما يخالف الدين والأعراف وقيم المجتمع، من بينها التحايل على المادة 8 من قانون الأسرة المتعلقة بشروط تعدّد الزوجات، والمادة 7 المتعلقة بشروط زواج القاصرة، والمادة 326 فقرة 2 من قانون العقوبات، قبل إلغائها، المتعلقة بشروط الصّفح عن جريمة اختطاف قاصرة، والتحايل على المادة 31 المتعلقة بالشروط التنظيمية لزواج الجزائريين والجزائريات بالأجانب من الجنسين، والتحايل على المادة 64 و66 المتعلقة بشروط سقوط حق الحضانة عن الأم وعدم استفادتها من مسكن الحضانة وفقا للمادة 72، ضف إلى ذلك التحايل على القانون المتعلق بشروط الحصول على شقة من السكنات الاجتماعية، والمعاش المكتسب من الزّوج المتوفى...وغيرها من الحالات التي يتحايل فيه الزوج أو الزوجة على القانون للتهرب من المسؤولية الأسرية أو للحصول على فوائد مادية على حساب حقوق الغير (الزوج أو الأولاد).

الكلمات المفتاحية : تعدد الزوجات ، شروط تنظيمية ، تحايل ، اسباب ،حقوق .

د. أومايوف محمد ، استاذ محاضر "أ"

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو

أسباب الزواج العرفي وإشكالات إثباته أمام القاضي الجزائري

ملخص المداخلة:

كثيرة هي الأسباب التي تدفع ببعض الأشخاص في المجتمع الجزائري إلى تفادي الزواج وفق الإجراءات القانونية المحددة في القانون رقم 84-11 المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم بالأمر 05-02، والقانون رقم 70-20 المتعلق بالحالة المدنية. غير أن اختيارهم الزواج بطريقة مخالفة، أو عن طريق ما يسمى بالزواج العرفي،يجعل هؤلاء في وضعية قانونية غير مريحة نظرا للآثار القانونية السلبية التي يخلفها مثل هذا الزواج بسبب عدم إمكانية إثباته بعقد مستخرج من الحالة المدنية كما يشترطه القانون.

غير أنه لغاية تفادي هذه الآثار السلبية، سواء على الزوجين أو على أولادهما، التي قد تترتب عن عدم تسجيل زواجهما في الحالة المدنية في الوقت المناسب، أقّر المشرع الجزائري حلا آخرا، وإن كان يثير بعض من الإشكالات، إلا أنه يسمح للمعنيين بالأمر بإثبات وتسجيل العقد بحكم قضائي تصدره الجهة القضائية المختصة إقليميا. ومن أجل ذلك، يتعيّن على الزوجين إثبات توافر أركان الزواج الصحيحة أمام القاضي المختص، ومن ثم تسجيله في الحالة المدنية ليرتب كافة آثاره القانونية كعقد صحيح.

الإشكالية: ما هي أسباب الزواج العرفي وكيفية اثباته أمام القاضي الجزائري؟

ستكون الإجابة عن هذه الإشكالية بتحديد مفهوم الزواج العرفي وأسبابه، أولا، ثم ابراز اشكالات ا ثباته من الناحية القانونية ليرتب آثاره على الزوجين وأولادهما،كعقد صحيح، ثانيا.

الكلمات المفتاحية : اثبات الزواج العرفي ، تسجيل الزواج ، اركان عقد الزواج .

أ.د / بوسطلة شهرزاد ، استاذ التعليم العالي

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو

تداعيات الزواج العرفي على أحكام قانون الأسرة الجزائري

ملخص المداخلة :

الزواج عقد يجمع بين الرجل و المرأة بهدف تكوين أسرة، وحتى يرتب آثاره ويحقق غاياته المتمثلة في السكن الاستقرار و الإستمرار ينبغي إبرامه وفق القواعد المقررة شرعا وقانونا، وفي التشريع الأسري في الجزائر لا يكون عقد الزواج صحيحا إلا بتحقق ركنه وتمام شروطه ،كما أن المشرع نص صراحة على وجوب تسجيل العقد، مما أظهر صورتين لعقد الزواج ، تبعا لازدواجية مجلس العقد أحدهما ينشأ فيه العقد و يرتب آثاره وهو ما يعرف بالفاتحة أو الزواج العرفي و الثاني يسجل فيه العقد رسميا لدى مصالح مختصة ، يعطي الصفة ألصحاب الحقوق والمصلحة من عقد الزواج .وعليه فإن الزواج العرفي زواج يفتقر إلى التسجيل وهو بذلك ينشئ العقد لكنه لا يحمي الحقوق إضافة إلى أنه أ ضحى وسيلة يتحايل بها الناس على أحكام قانون الأسرة بمخالفته وعدم التزام قواعده في مسائل كثيرة كالأهلية و تعدد الزوجات وغيرها .إن الوقوف على آثار العقد العرفي على أحكام قانون الأسرة يكون بمعرفة أسبابه و انعكاسات انتشاره على الالتزام بقواعد القانون والزاميتها ثم بيان سبل معالجتها وتفادي محاذيره .و من ثم يمكن طرح السؤال التالي، كيف أثر الزواج العرفي على فعالية نصوص التشريع السري في الجزائر؟

الكلمات المفتاحية : ازدواجية المجلس ، التسجيل ، الأهلية ، حقوق ، أثار العقد .

د. مومو نادية ، أستاذة محاضرة "أ"

كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو

تعدد الزوجات والزواج العرفي: أحكام وإشكالات"

"Polygamy and Customary Marriage: Provisions and Problems"

ملخص المداخلة :

اتبع المشرع الجزائري في قانون الأسرة نهج إباحة تعدد الزوجات مع فرض مجموعة من الشروط القانونية، لكن هذه الشروط تجعل تحقيق التعدد صعبًا من الناحية العملية، خاصة شرط الحصول على الموافقة المسبقة من الزوجتين، هذا الوضع أسهم بشكل كبير في انتشار ظاهرة الزواج العرفي، الذي يتم تثبيته لاحقًا بحكم قضائي.

وفي هذا السياق، يُفهم وضع الشروط التعجيزية للتعدد الزوجي في الجزائر إلى جانب الاعتراف بالزواج العرفي كنتاج لموقف قانوني معقد، وهو ناتج عن الظروف السائدة في البلاد، حيث يسيطر الجدل الكبير والنقاش الحاد بين التيار المحافظ الذي يدعم القيم التقليدية والتيار التحرري الذي يدعو إلى تكريس حرية المرأة في ممارسة جميع حقوقها. من جهة أخرى، انتقدت لجنة سيداو بشدة نظام التعدد ودعت الجزائر إلى إلغائه وتكريس المساواة بين الرجل والمرأة، كما أوصتها بضرورة مراعاة وضع النساء في حالات الزواج العرفي.

الكلمات المفتاحية: تعدد الزوجات، زواج عرفي، اتفاقية سيداو، لجنة سيداو، قانون الأسرة.

Summary:

In family law, the Algerian legislator followed the approach of permitting polygamy while imposing a set of legal conditions, but these conditions make achieving polygamy difficult from a practical standpoint, especially the requirement of obtaining prior approval from both wives. This situation has contributed greatly to the spread of the phenomenon of customary marriage, which is practiced. It was later confirmed by a judicial ruling.

In this context, it is understood that the impossible conditions for polygamy in Algeria, in addition to the recognition of common-law marriage, are the result of a complex legal position, which is the result of the circumstances prevailing in the country, where great controversy and intense debate dominate between the conservative movement, which supports traditional values, and the liberal movement, which calls for the consecration of freedom of marriage. Women can exercise all their rights. On the other hand, the CEDAW Committee strongly criticized the polygamy system and called on Algeria to abolish it and establish equality between men and women. It also recommended the need to take into account the status of women in cases of customary marriage.

Keywords: polygamy, common-law marriage, CEDAW Convention, CEDAW Committee, family law.

د.عبد المطلب بن عشورة، استاذ محاضر "أ" جامعة قسنطينة

عقد الزواج الشرعي "تطبيق للشريعة أم تحايل على القانون؟– ."دراسة تحليلية نقدية لأسباب وو اقع الزواج العرفي في المجتمع الجزائري"

ملخص المداخلة :

يشكل" العقد الشرعي "أو" الزواج العرفي –الفاتحة"، مثار جدل كبير بين فقهاء الشريعة وفقهاء القانون، لما يؤدي إليه من الآلات، وينتج عنه من الآثار ، المشكلة لواقع افتراضي لا يتم من خلاله بناء الأسرة، ولا المجتمع، ورغم ذيوع آثاره، وتعدد شكاوى المواطنين، وخصوصا" الزوجات"، جراء ما يحصل عقبه، من تخلي وتنصل للمسؤولية الكاملة تجاهه، إلا أن ظاهرة الزواج العرفي في ازدياد رهيب، وتعد ضوابط الشريعة المتجاوزة لنوع وزمان ومكان الإنسان، والتي تراعي دوافع هذا الزواج، وأسبابه، ومقاصده، وما وضع من القوانين المنظمة له، لا اعتبار لها في أكثر تصرفات المتزوجين، إذ يرون في العقد الشرعي جسرا يحقق ما يصبون إليه مما يخيل أو يظهر لهم. ونظرا لصلتي القوية بالموضوع ولكوني إماما وأستاذا في الشريعة، كنت ولا زلت أواجه هذه النماذج استفسارا، أو استفتاء، أو نقدا لها، كما أقع على أخطاء عديدة، وظواهر معقدة، يمكن تصحيح بعضها، ونعجز عن تصحيح أكثرها مع استنفاذي لجميع الطرق الشرعية والقانونية، لذا آثرت أن أتدخل بمداخلة في هذا اليوم الدراسي، وسمتها عقد الزواج الشرعي "تطبيق للشريعة أم تحايل على القانون؟– ." دراسة تحليلية نقدية لأسباب وواقع الزواج العرفي في المجتمع الجزائري.- أحاول – وأهدف بها- إلى دراسة هذا الواقع، وبيان خطورته، وتحديد الأصيل فيه، والدخيل عليه، ومحاولة المقارنة بين نصوص الشريعة والقانون، مع تجريد موضوعي لأسبابه، وآثاره، على أن أذيل المداخلة بأهم الحلول العملية للحد من هذه الظاهرة، وآفاق هذه الحلول .

الكلمات المفتاحية : الشريعة ، تحايل ، قانون ، العقد الشرعي ، الزوجين .

حشمان ليلى طالبة دكتوراه جامعة مستغانم.

الزواج العرفي بين إجازة أحكام الشريعة وتقييد القانون

Customary marriage between the approval of Sharia law and the restriction of the law

ملخص المداخلة :

نظم المشرع الجزائري عقد الزواج بموجب قانون الأسرة و قانون الحالة المدنية و اغلب أحكامه مستمدة من الشريعة الإسلامية و معمول بها بواسطة القانون و لا يوجد ما يدعو مخالفة احد الأحكام الشرعية ما عدا نقطة أسالت الكثير من الحبر و هي مسالة الزواج العرفي حيث تم إجازته من طرف الشريعة الإسلامية و اعتباره احد الانكحة الصحيحة و تم ردعه و المعاقبة عليه من طرف القانون باعتباره وسيلة للتحايل على القانون لما فيه من أضرار على الطرفين و أكثرهم المرأة و الأطفال فتضمحل ابسط حقوقهم و يتعرضون لشتى المتاعب. و قد سمح المشرع الجزائري ضمن المنظومة التشريعية بتسجيل الزواج و هذا بعد إثباته بكل الطرق المتاحة قانونا كالشهادة و الإقرار و اليمين إن لزم الأمر .

الكلمات المفتاحية: قانون الأسرة . قانون الحالة المدنية. الزواج العرفي. الشريعة الإسلامية

Abstract:

The Algerian legislator regulated the marriage contract under the family code and the civil status code, and most of its provisions are derived from Islamic law and are applied by law, and there is no reason to violate one of the legal provisions, except for a point that asked a lot of ink, which is the issue of customary marriage, where it was approved by Islamic law and considered one of the right shag and was deterred and punished by the law as a way to circumvent the law because of the damage to the parties, most of them women and children, their most basic rights disappear and they are exposed to various troubles. The Algerian legislator has allowed the registration of marriage within the legislative system, after proving it by all legally available methods, such as testimony, acknowledgement and oath, if necessary

Keywords

Family law. Civil Status Law. Customary marriage. Islamic law

د.حابت امال استاذة محاضرة "أ"

كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو

الزواج العرفي وتأثيره على نسب الاولاد الناتج عنه.

ملخص المداخلة :

يثبت الزواج في التشريع الجزائري بنسخة من سجل الحالة المدنية، وفي حال عدم تسجيله يثبت بحكم قضائي، ويوجب تسجيل حكم تثبيت الزواج في الحالة المدنية بسعي من النيابة العامة.

ويتم تسجيل الزواج العرفي في الدوائر الحكومية الرسمية "بواسطة عريضة مشتركة بين الزوج والزوجة تودع أمام المحكمة الواقع في دائرة اختصاصها مسكن الزوجية أو أمام المحكمة الواقع في دائرة اختصاصها موطن المدعى عليه.

يوجب المشرع على القاضي قبل أن يصدر حكما يقضي بتثبيت الزواج العرفي التأكد من الوثائق القانونية الموجودة في الملف لتقصي وجود الأركان والشروط الشرعية للزواج المتمثلة في رضا الزوجين وولي الزوجة والشاهدين والصداق، ومن خلو الزواج من موانع الارتباط كالمحرمات بالقرابة وبالرضاعة.. وغيرها

وبموجب صدور عقد الزواج وتقييده في السجلات المدنية، يتم فتح المجال أمام تسجيل المواليد في الدفتر العائلي، بعد صدور قرار مماثل من هيئة المحكمة المختصة. وبعد هذه المرحلة يمكن لأبناء الزواج العرفي الحصول على وثائق تثبت الهوية وبالتالي يمكنهم التمتع بحقوقهم كباقي الأطفال.

كان هذا بشان العقود المغفلة التي لا تحدث إشكالات كثيرة ،لكن المشكل العويص يكون بشان النزاعات حول تثبيت العقد بين الزوجين إذا ما نكره الزوج خاصة ،مما سيؤثر على نسب الأولاد الناتجين عن مثل هذا الزواج ،فتتضارب إحصائيات أطفال الزواج العرفي في الجزائر، فخلف علاقات زواج غير موثقة ولا مقيدة في السجلات الرسمية، تختبئ أرقام تتراوح بين 20 ألف طفل و45 ألفا، بحسب تقارير حقوقية، وخلف تلك الإحصائيات تختفي معاناة أطفال وجدوا أنفسهم على الهامش، رغم أنهم أبرياء من ذنب لم يرتكبوه ولم يختاروا والديهم ولا نوعية العلاقة التي أنجبتهم.

بهذا سيكون إشكال مداخلتنا حول الإشكالات القانونية التي يطرحها الزواج العرفي بشان إثبات نسب الأولاد سواء في العقود المغفلة أو في قضايا إثبات الزواج.

الكلمات المفتاحية : الأطفال ، النسب ، زواج عرفي ، هوية ، إثبات العقد .

مبروكي سالم طالب دكتوراه جامعة أدرار و د. بن زيطة عبد الهادي جامعة ادرار

أثر الزوا ج العرفي على حقوق الزوجين

ملخص المداخلة :

يعتبر الزواج من العقود الرضائية التي وصفها القرءان الكريم بالميثاق الغليظ وذلك لقدسيته وهو عقد شراكة بين الزوجين رأس مالها المودة والرحمة مصداقاً لقول الله تعالى" وجعل بينكم مودة ورحمة " وهو أساس التناسل والتكاثر والاستخفاف في الأرض وعمارة الكون،ولصيانة هذا العقد وحماية حقوق الزوجين والأولاد والإعتراف به عند المطالبة بحق ما ، أوجبت التشريعات الوضعية إضفاء الصفة الرسمية على الزواج وتسجيله لدى مصالح الحماية المدنية مخافة ما قد يقع بين الزوجين من فرقة كالوفاة أو الطلاق وهو أكثر حجية من الزواج العرفي الصحيح المستوفي لأركانه وشروطه،

وقد أشار المشرع الجزائري في قانون الأسرة الى حقوق الزوجين في المواد(36،37،38) من قانون الأسرة الجزائري وكذا الآثار المترتبة على الزواج فيكون الزواج العرفي سبباً في ضياع حقوق الزوج أو الزوجة وحقوق الأولاد كالنفقة والنسب مثلاً، وكذا الآثار المترتبة عن الزواج في حالة الطلاق كحق الزوجة في المهر المؤجل فلا يمكنها إثبات عدم حصولها على مؤخر الصداق ، كما لاتستطيع إثبات حصتها في الذمة المالية المشتركة بينها وبين الزوج المتوفى، أو المطالبة بحقها في الميراث ، فلا يمكن المطالبة بهذه الحقوق أمام المحكمة ما لم يكن الزواج موثقاً

وعليه فقد ما إتجهت إليه المحكمة العليا في قرارها الصادر في1986/11/22بأنه: "إن كل زواج عرفي يعتبر صحيحا متى توافرت أركانه حتى و لو كان غير مسجل بالحالة المدنية و تترتب عليه كافة آثار عقد الزواج و كافة الحقوق الزوجية" وعليه فالممارسة أثبتت أنه من الصعوبة بمكان الطالبة بالحقوق في حالة إخلال أحد الزوجين بالتزاماته أو في في حالة النزاع بين الزوجين إلا بعد تسجيل الزواج العرفي وتوثيقه باعتبار أن الزواج واقعة مادية من يوم عقد الزواج إلا أن افتقاره الى الرسمية له أثر على حقوق الزوجين المراكز القانونية للزوجين.

الكلمات المفتاحية : الميراث ، المحكمة العليا ، الذمة المالية ، اثار الزواج .

د.مواسي العلجة أستاذة محاضرة أ

كلية الحقوق و العلوم السياسية - قسم الحقوق

جامعة مولود معمري، تيزي وزو

و اقع الزواج العرفي في الجز ائر.

ملخص المداخلة :

يعتبر الزواج أساس تكوين الأسرة في المجتمع، وقد عرف الزواج تغيرا في أنواعه وأشكاله نظرا لظهور القوانين المنظمة له.

يعتبر الزواج العرفي هو أحد أشكال الزواج المعروفة في المجتمعات العربية بشكل كبير ،ومن القضايا المطروحة بكثرة أمام الجهات القضائية نظرا للمشاكل القانونية المترتبة .عن هذ النوع من الزواج، و يعود سبب انتشار هذ الزواج الى عدة عوامل و دوافع منها قانونية و اجتماعية.

الكلمات المفتاحية : الأسرة ، المشاكل القانونية ، الجهات القضائية .

د.حدوش وردية زوجة زعروري أستاذة محاضرة "أ"،

كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري- تيزي وزو

دور المجتمع المدني في التوعية من مخاطر الزواج العرفي في الجزائر بين الفعلية و الفعالية

ملخص المداخلة :

برزت ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر، كونه يملك إمكانيات يجب استغلالها لتساهم في التطور والتغيير في المجتمع، لذلك نص تعديل دستور 2020 على ثمان هيئات استشارية لتساهم في الازدهار في شتى المجالات ،و تم إنشاء" **مرصد وطني للمجتمع المدني**" في تعديل الدستور الجزائري لسنة 2020، من خلال المادة 213 التي تنص: " **المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية. يقدم المرصد أراء و توصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني. يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية. يحدد رئيس الجمهورية تشكيلة المرصد ومهامه الأخرى**".

بناء على هذه المادة حدد رئيس الجمهورية تشكيلة المرصد ومهامه الأخرى بإصداره للمرسوم الرئاسي رقم 21- 139 ، المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني[1]. والذي ينص في المادة الرابعة منه على :" **نشر القيم و المبادئ الوطنية و اقتراح الآليات الأساسية لتشجيع العمل التطوعي و العمل للصالح العام في نشاط المجتمع المدني و تنمية روح الانتماء و تعزيز قدرات الافراد على التواصل فيما بينهم.**»

مما يدفعنا للتساؤل: **كيف سيساهم تفعيل دور للمجتمع المدني في الوقاية و محاربة مخاطر الزواج العرفي في الجزائر؟**

وللإجابة ارتأينا دراسة دور **المجتمع المدني** في الوقاية ومحاربة الآثار السلبية للزواج العرفي في المجتمع الجزائري، بالتركيز على دور المرصد الوطني للمجتمع المدني في محاربة الظاهرة و نشر الوعي بين الإفراد و الحد من انتشارها و لدراسة هّذا الموضوع نقترح الخطة التالية:

المبحث الأول: المجتمع المدني و الحد من الآثار السلبية للزواج العرفي.

المبحث الثاني: دور **المرصد الوطني للمجتمع المدني** في الوقاية من مخاطر للزواج العرفي.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الزواج العرفي، المرصد الوطني للمجتمع المدني .

د.عبـو أنيسـة أستاذة مؤقتة
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
جامعة مولود معمري –تيزي وزو

إثبات الزواج العرفي في القانون الجزائري

ملخص المداخلة :

لم يعتبر القانون الجزائري الزواج العرفي جريمة أي أنه لم يعاقب عليه حتى لو تم الزواج العرفي من فتيات قاصرات، أو من تعدد الزوجات. حيث أن يتم تثبيت الزواج العرفي في الجزائر عن طريق المحكمة،فقد نصت المادة 22 من قانون الأسرة على ما يلي: " يثب الزواج بنسخة من سجل الحالة المدنية،وفي حالة عدم تسجيله يثبت بحكم قضائي،يجب تسجيل حكم تثبيت الزواج في الحالة المدنية بسعي من النيابة العامة"، وعليه يتضح لنا من خلال هذه المادة أنه يمكن تدارك عدم تسجيل الزواج أمام ضابط الحالة المدنية باللجوء لاحقا أمام المحكمة.

[1])– مرسوم رئاسي رقم 21–139 مؤرخ في 12 ابريل سنة 2021، يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، ج.ر عدد 29 ، صادر في 18 ابريل سنة 2021.

ويتم ذلك في الواقع العملي بواسطة عريضة مشتركة بين الزوج والزوجة تودع أمام المحكمة الواقع في دائرة إختصاصها مسكن الزوجية أو أمام المحكمة الواقع في دائرة إختصاصها موطن المدعى عليه في حالة وجود نزاع بين الزوج والزوجة حول مسألة إثبات الزواج وذلك طبقا للمادة 426 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

يجب على القاضي قبل أن يصدر حكم يقضي بتثبيت الزواج العرفي أن يتأكد من وجود الأركان الشرعية للزواج المتمثلة في رضا الزوجين وولي الزوجة والشاهدان والصداق،ويجب أن يتأكد أيضا من خلو هذا الزواج من الموانع كالمحرمات بالقرابة وبالرضاع وغيرها، لأنه هناك من لديه فكرة خاطئة ويعتقد أن الزواج العرفي هو علاقة غير شرعية يمكن تصحيحها أو تثبيتها أمام العدالة.

الكلمات المفتاحية : عريضة مشتركة ، إثبات الزواج ، المحكمة ، اركا ن الزواج .

د. ايت ساحد كهينة ، استاذة محاضرة "أ"

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو

اثبات النسب في الزواج العرفي

ملخص المداخلة:

تعد الأسرة النواة الأساسية في المجتمع، لذلك أولى لها الدين الإسلامي عناية كبيرة، وأعطاها أهمية أكبر، وهو ما اعتنت به معظم الدول العربية وكرسته في تشريعاتها، ومنها التشريع الجزائري الذي جعل الزواج الوسيلة الشرعية والقانونية لتكوينها وكل ما كان خلافا لذلك يعد علاقة غير شرعية.

يكون الزواج صحيحا إذا توفرت كل أركانه وشروطه، إلا أنه لا يكون رسميا إلا إذا تم تسجيله لدى مصالح الحالة المدنية، وهذا ما يعني أن الزواج غير المسجل لا يكون رسميا، وهو ما يعرف بالزواج العرفي في القانون الجزائري.

يعرف الزواج العرفي في الجزائر بالزواج بالفاتحة أيضا، وهو زواج صحيح ومرتب بكل آثاره، كونه يتم على يد إمام وبحضور ولي الزوجة وجماعة من المسلمين وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. الأخيرة لأسباب عدة، إلا أنه إذا كان هذا الزواج صحيحا من الناحية القانونية، فإنه يعد خطيرا من الناحية الواقعية نظرا للمشاكل التي يثيرها.

وانطلاقا من كل هذا، وتداركا لحقوق الزوجين والأولاد، لاسيما حقوق هؤلاء في النسب لأبيهم التي يمكن أن تضيع، وما يترتب على ذلك من آثار، وضع المشرع الجزائري مجموعة من الإجراءات لإثبات النسب في عقد الزواج العرفي، التي حاولنا حصرها في هذه المداخلة في نقطتين، تكمن الأولى في تسجيل الزواج العرفي، والنقطة الثانية في تثبيت النسب في الزواج العرفي.

الكلمات المفتاحية : حقوق الزوجين ، إثبات النسب ، أثار ، إجراءات .

أ.د داودي اونيسة Pr Ounissa DAOUDI استاذ التعليم العالي
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

« Les effets du mariage coutumier sur les enfants »

Résumé

Le mariage coutumier n'a pas de valeur juridique en droit algérien, étant donné qu'il n'est pas légalement établi. (n'est pas transcrit à l'état civil).

Cependant, ce type de mariage conduit à des effets négatifs que ce soit vis-à-vis de la femme (épouse) ou vis-à-vis de l'enfant.

Concernant les enfants, sujet de ma thématique de présentation, le mariage coutumier représente un danger pour les enfants issus de ce mariage, du fait de ses effets destructeurs sur eux, notamment sur leurs droits, normalement reconnus aux enfants nés d'un mariage légalement établi, particulièrement le droit à la filiation ; le droit à l'héritage et à une éducation saine ; équilibrée et stable. Ceci dit, la problématique posée, est qu'en est-il de la filiation de l'enfant issu de ce mariage ? que faire si le père ne le reconnais pas ? que doit faire la mère ?

Pour répondre à cette problématique, une lecture des textes de loi s'impose, notamment la loi 84-11 du 09/06/1984 portant code de la famille modifiée par l'ordonnance 05-02du 27/02/2005, ainsi que l'ordonnance 70-20 du 19/02/1970 relative à l'état civil modifiée par la loi n°17-03 du 10/01/2017.

La filiation se définit, conformément au code de la famille, comme le lien qui existe entre les père et mère et leur enfant par le fait du mariage légal et valide. Elle suppose que le père et la mère sont mariés légalement ,prouvé par la délivrance d'un extrait de registre de l'état civil ou par un jugement, transcrit à l'état civil.

Toutefois, l'ordonnance 70-20 relative à l'état civil modifiée par la loi n°14-08 et par la loi n°17-03, ne précise pas explicitement les procédures à suivre pour prouver le fait du mariage coutumier et l'autorité judiciaire compétente. Cependant, la naissance de l'enfant après transcription du mariage, et la reconnaissance de filiation, conformément à l'article 44 du code de la famille, le père doit faire une procédure auprès du tribunal pour que l'enfant soit transcrit sur les registres de l'état civil par jugement dit recognitif. Le problème se pose, dans le cas de refus de paternité et de non transcription du mariage, la mère, dans ce cas-là, qui ne veut pas abandonner son enfant peut établir un lien de droit avec son enfant, en le reconnaissant, conformément à l'article 44 du code de la famille. L'enfant portera son nom, comme une mère célibataire. Ou bien, conformément à l'alinéa 2 de l'article 40, recourir aux moyens scientifiques par le juge des affaires familiales.

أ.د حورية يسعد ، استاذ التعليم العالي

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

تكريس عقد الزواج: حلول وإشكالات

ملخص المداخلة:

يقصد بالزواج العرفي في الجزائر ذلك الزواج الشرعي المستوفي لشروط انعقاده وصحته طبقا لنص المادتين 04 و 09 مكرر من قانون الأسرة ولكن لم يسجل في سجلات الحالة المدنية أي لم يوثق بوثيقة رسمية.

وقد انتشر الزوج العرفي في الجزائر بشكل رهيب واثأر عدة تساؤلات حول الهدف من وراءه. والدليل على ذلك هو كثرة القضايا المعروضة أمام القضاء واللجوء إلى رفع دعوى من اجل تثبيت واقعة الزواج ما بين الزوجين.

إذ أن دعوى تثبيت الزواج العرفي ينجر عليه اثأر ايجابية منها إلحاق النسب بالنسبة للأطفال والتمتع بحقوق شرعية بالنسبة للمراءاة من نفقة ومسكن زوجي وكذلك الأولاد و أخرى سلبية منها الاستيلاء على تركة والاستحواذ على أموال الغير بدون وجه حق.

الكلمات المفتاحية : القضاء ، إشكالات ، القضايا ، إلحاق نسب ، استحواذ.

د. زوانتي بلحسن استاذ محاضر "أ"

جامعة خميس مليانة الجزائر

إثبات النسب في عقود الزواج العرفية

ملخص :

يعد النسب من الآثار القانونية الحتمية التي يرتبها اي عقد زواج صحيح ، لذلك سنتعرض للأحكام الشرعية و القانونية للنسب بعد تعريف النسب و بيان حكمه الشرعي و أهميته القانونية ،و ثبوته بواسطة اسباب منشئة و اسباب كاشفة .

يثير النسب إشكالات في حالة عدم تكريس الزواج بموجب عقد رسمي و ذلك في العقود المتنازع عليها أو في عقود الزواج غير المتنازع فيها ، و قد قضت المحكمة العليا في عدة أحكام في مجال إثبات النسب في حالة الطرق المنشئة و حالة الطرق الكاشفة .

الكلمات المفتاحية : النسب ، اجتهاد قضائي ، طرق كاشفة ، طرق منشئة .

د. بن معمر سفيان استاذ محاضر "ب"

جامعة مولود معمري تيزي وزو

الزواج العرفي نظام تحايل قانوني لتكريس تعدد الزوجات

مقاربة قانونية بين شرعية الأهداف و إشكاليات التطبيق

ملخّص المداخلة :

يعتبر الزواج العرفي أحد الظواهر الاجتماعية المنتشرة حديثا في المجتمع الجزائري، و أحد أهم القضايا المطروحة أمام الجهات القضائية لتسويتها و إيجاد حلول لها، وربما أدى الى زعزعة استقرار الأسرة الجزائرية ونخر تماسك المجتمع و أمنه، وترجع أحد أ أهم أ أسباب اللجوء الى الزواج العرفي تقييد نظام تعدّ د الزوجات في القانون الجزائري ومحاولة المشرع الجزائري تقليص حقّ الرجل في التعدّد وتضييقه.

أباحت الشريعة ا لإسلامية نظام تعدّد الزوجات و أحاطته بجملة من الضوابط، و أجاز قانون الأسرة

بموجب المادة 50 الزواج بأكثر من امرأة، وحاول المشرّع الجزائري تأطير نظام تعدّد الزوجات بشروط وقيود تضمن حقوق ا لأزواج وتكرّس ا لتوازن في العلاقة بين الزوجين، بما يؤدي الى استقرار الاسرة وتأمين المجتمع من المفاسد و ا لأضرار التي يمكن أن يفرزها نظام تعدّد الزوجات.

لكن بالمقابل، أصبح الزواج العرفي أحد طرق ووسائل التحايل على النصوص القانونية المتعلقة بتعدّد الزوجات، بسبب رغبة الرجل في التعدّد من جهة والحفاظ على أسرته الأولى من جهة أخرى، كلّ ذلك خارج مجال تغطية القانون ان لم نقل بتغطية ضمنية من القانون والقضاء على حدّ سواء، فهل أ أثّر تقييد نظام تعدّد الزوجات على تفشي ظاهرة الزواج العرفي، وما مدى توفيق المشرع والقضاء الجزائري في معالجة المسائل المرتبطة بالزواج العرفي وانعكاساته على نظام تعدّد الزوجات و أ أثرهما على أمن واستقرار الأسرة والمجتمع الجزائري ؟

الكلمات المفتاحية : الأسرة ، تعدد الزوجات ، استقرار، التحايل .

د. عائشة عبد الحميد أستاذة محاضرة قسم - أ -

د. ملوك نوال أستاذة محاضرة قسم - ب -

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف – الجز ائر

سلطة قاضي شؤون الأسرة في إثبات الزواج العرفي للقاصرات.

The authority of the family court judge to prove customary marriage for minors

ملخص المداخلة :

إن إشكالية الزواج العرفي تكمن في مسألة إثباته والتسجيل، يقتضي إتباع إجراءات خاصة باختلاف مكان انعقاد العقد، وباختلاف الفترة الزمنية التي أبرم فيها ولقاضي شؤون الأسرة سلطة واسعة في مجال إثبات الزواج حيث يتلقى هذا الأخير ملف الدعوى ويقوم بدراسته وشرع في التحقق في مدى صحة الوقائع التي يزعم بها المدعين حيث أن التحقيق يظل وجوبيا في قضية إثبات الزواج العرفي المتنازع عليه.

ويمتلك أيضا إلى جانب ذلك سلطات واسعة إلى جانب تدخل النيابة العامة تطبيقا للمادة 3 مكرر من قانون الأسرة في قضايا شؤون الأسرة، وخاصة بالنسبة لزواج القاصرات.

- **أولا:** معيار اختصاص قاضي شؤون الأسرة في إثبات الزواج العرفي.
- **ثانيا:** سلطة النيابة العامة في مجال تحقيق الزواج العرفي للقاصرات.

الكلمات المفتاحية : القاصرات ، شؤون الأسرة ، النيابة العامة ، الزواج المتنازع فيه .

د. قنيف غنيمة أستاذة محاضرة " أ"

كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو

الزواج العرفي في الجزائر: منفذ قانوني و إشكال قضائي

ملخص المداخلة :

يعد الزواج مطلبا دينيا و ضرورة اجتماعية فهو ميثاق غليظ و عقد متين أضحى مصدرا للعديد من الإشكاليات القانونية خاصة عندما يكون خاليا من الحماية القانونية ألا و هي التسجيل ليكون بذلك زواجا عرفيا دينيا بدون سند إداري .

بالرغم من زوال مبرراته و أسبابه إلا أن اللجوء إليه كبير و هذا بغرض التحايل على القانون أم إفلاتا من التزامات أو تملصا من مسؤوليات أو هروبا من إجراءات ووثائق يتطلبها إبرام عقد الزواج القانوني هذا المنفذ و الثغرة القانونية خلقت عدة إشكاليات قضائية هامة محل الدراسة في هذه الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية : زواج عرفي ، التسجيل ، تحايل قانوني ، سند إداري ، ثغرة قانونية ، منفذ .

قرواش فاطمة الزهرة طالبة دكتوراه

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

إشكالات إلحاق النسب في القانون الجزائري كأثر للزواج العرفي

ملخص المداخلة :

لقد إعتنى الإسلام بالأسرة و أرشد إلى تكوينها على أساس سليم و منهج قويم و قواعد متينة و جعل نواتها الزوج و الزوجة، و أساسها الزواج الصحيح، ففيه تتكون و في ظله تنمو و تكبر و تقوى و تشتد، فأرشدنا إليه و رغبنا فيه وفي ذلك جاء لقوله تعالى" ومن أياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها و جعل بينكم مودة و رحمة، إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون"سورة الروم الأية 21و منه أيضا قوله ﷺ: "تناكحوا تناسلوا فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة"، و جاءت نصوص من الكتاب و السنة الكثيرة، مبينة لأحكامه و شروطه و أركانه و آثاره، و موجهة إلى تيسيره و مؤكدة على قدسيته و قيامه بالمودة و الرحمة، و جعله من النعم التي أمن الله بها على عباده أجمع. وقد حاولت المجتمعات منذ القدم جعل الزواج في إطار محدد وذو صبغة موحدة تفرقه عن باقي العلاقات غير الشرعية وجعلت من إنعقاده مناسبة سارة يفرح لها الأهل والمقربون، و من إنحلاله نكبة تلحق بطرفي العقد و

أهليهما وحرصت في ذلك على إتباع إجراءات معينة تعطي لهذا العقد الهيبة والقوة الدينية، شأنها شأن المشرع الجزائري الذي خص الزواج بأحكام و قواعد محددة.

ولكن مما شاع في هذا الزمان بما يسمى بالزواج العرفي حتى أضحى ظاهرة إجتماعية في بعض الدول العربية والإسلامية ربما بسبب زيادة الإلتزامات والقيود في الزواج الرسمي الموثق، أو لوجود تشريعات وأنظمة تقيد الزواج الشرعي، أو تصعب إجراءاته أو بسبب الحاجة والفاقة، أو إرتفاع نسبة العنوسة و لكن الشيء الذي يطرح نفسه هو عن المشاكل التي تنتج في حالة عدم توثيق عقد الزواج فيصبح أداة عند البعض في التستر تحته من أجل إشباع رغباتهم و أكل حقوق الناس بالباطل و نتيجة لما ينجر عن الزواج العرفي من مشاكل في حياة المجتمع اليوم خاصة في حالة عدم إلحاق النسب ورفع دعوى لإلحاقه وإنكار الأب لهذا الزواج والنسب وطول إجراءات التقاضي وما يترتب على ذلك من آثار على الطفل في حياته وعلى المجتمع ككل.

إن إعتبار الأسرة أحد ثوابت ومقومات ودعائم الأسرة يقضي بالضرورة ترابط مختلف مكوناتها والعلاقة بينهم وهذا الأمر يكرس بناء مجتمع قوي ومنظم ونظرا لأهمية الأسرة في مختلف المجتمعات ومساهمتها في بناء الدولة أولى المؤسس الدستوري والمشرع الجزائري أهمية خاصة لها من خلال التأسيس لها دستوريا وخلق مجموعة من القوانين والتنظيمات تتعلق أساسا بحمايتها وتنظيمها فمن خلال دراسة مضمون قانون الأسرة رقم 11/84 المعدل والمتمم بموجب الأمر 02/05نجد جل أحكامه مستمدة من الشريعة الإسلامية كما أنه راعى أيضا مختلف المستجدات العصرية وتطورات المجتمع ورغم تنظيم هذا القانون لكافة المسائل المتعلقة بالأسرة إلا أنه لم يعالج بعض الثغرات الموجودة على أرض الواقع والمتعلقة خصوصا بالزواج العرفي وإلحاق النسب كأثر من آثاره في ظل تنامي هاته الظاهرة في المجتمع الجزائري بشكل مطرد ومتزايد مما ترتب عنها عدة إشكالات قانونية وقضائية ضحيتها هو الطفل الناتج عن هذا الزواج.فالنسب الشرعي هو الذي يلحق فيه الولد أباه في القانون وما ينتج عن ذلك من الحق في الميراث وكذلك موانع الزواج وواجبات الأبوة والبنوة أما النسب الغير شرعي لا يترتب عليه أي شيء فهو كالعدم ويمكن تشبيهه بالعقد الباطل بطلانا مطلقا.

ماهي الصعوبات التي تواجه طالب إلحاق النسب في القانون الجزائري؟

الكلمات المفتاحية: ،دعاوى إلحاق النسب،القانون الجزائري ،أسباب الزواج العرفي .

بوعمرة عقبة طالب دكتوراه

بلميهوب هجيرة طالبة دكتوراه

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو

الزواج العرفي تعبيرعن انتماء ديني أم تحايل على نصوص قانون الأسرة ؟

_ دراسة في الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري _

ملخص المداخلة :

يعتبر الزواج العرفي كأحد أنواع الزواج التي تشير إلى مفهوم مخالف للزواج المدني المعترف به قانونا ،إذ يتم وفقًا للتقاليد والعادات المحلية وليس للقوانين المدنية ، اذ له ما يميزه من خصائص ، والتي جعلت البعض يلجأ إليه كوسيلة للتحايل على الأحكام القانونية نتيجة غياب تنظيم قانوني محكم ودقيق له .

سنتعرض لإشكالية الدراسة التي تتمحورحول :

هل يتم اعتبار الزواج العرفي من قبيل الزواج الرسمي المعترف به قانونا من حيث الحقوق والواجبات ، أم له نظرة أخرى ضمن الإطار القانوني للمشرع الجزائري ؟ وفيما تتمثل الإشكالات التي تترتب عنه بالضرورة ؟

سنتطرق من خلال المحور الأول إلى تحديد أهم المفاهيم الأساسية التي تبنى عليها الدراسة و التي من خلالها تتضح معالمها أكثر، من تعريف و شروط وصور الزواج العرفي وأسبابه وكذا تمييزه عن بعض أنواع الزواج (المؤقت / المتعة / المسيار/ الشغار) و في المحور الثاني نتعرض الى الإشكالات المترتبة على الزواج العرفي ومن خلاله نناقش أهم الإشكالات التي تنتج عن حدوث الزواج العرفي والتي يجب مراعاتها وأخذها بعين الاعتبار من أجل بناء منظومة قانونية قوية في مجال الأسرة ، ولعل أهمها ما تعلق بمسألتي الاعتراف الوطني و الدولي بمدى قبول الزواج العرفي ، وكذا مسألة الأمور الإجتماعية والمادية بما في ذلك الإرث والنسب كنموذجين للدراسة .

لننتهي في الختام بحوصلة تتضمن الإجابة عن الإشكالية ونتائج الدراسة، وأهم التوصيات و الاقتراحات التي تخدم موضوع الدراسة ذاتها.

الكلمات المفتاحية : حقوق وواجبات ، الاعتراف الوطني ، الاعتراف الدولي ، شروط الزواج العرفي .

التوصيات المقترحة من خلال اشغال اليوم الدراسي

تم اختتام أشغال اليوم الدراسي أعلاه باجتماع لجنة التوصيات **برئاسة الدكتورة بن نعمان فتيحة** و المتكونة من السادة الدكاترة الأعضاء التالي أسمائهم :

-الدكتورة بن نعمان فتيحة

- الدكتور بوخرس بلعيد

-الدكتورة حابت أمال

-الدكتور مومو نادية

-الدكتور بوسطلة شهرزاد

- الدكتورة كسال سامية

الدكتور اومايوف محمد

و بعد التدقيق في التوصيات المقترحة من قبل المتدخلين و المشاركين في الملتقى و بعد الاستماع الى رؤساء اللجان تم الاتفاق على التوصيات التالية :

1- النص على عقوبات في حال مخالفة إجراءات تسجيل عقود الزواج بما في ذلك تلك المعلقة على شرط الرخصة .
2- منح الإمام صلاحية مسك سجلات ثبوتية بالتنسيق مع المصالح الإدارية .
3- الحرص الشديد على التأشير بالزواج على هامش عقود الميلاد في حينه .
4- نشر الوعي في المجتمع و في مختلف هيئات المجتمع حول مخاطر الزواج العرفي على الأسرة و على المجتمع خاصة الأطفال.
5- الدعوة الى توحيد الاجتهاد القضائي فيما يتعلق بالزواج المعلق على شرط الرخصة .
6- توحيد المصطلحات الواردة في قانون الأسرة.